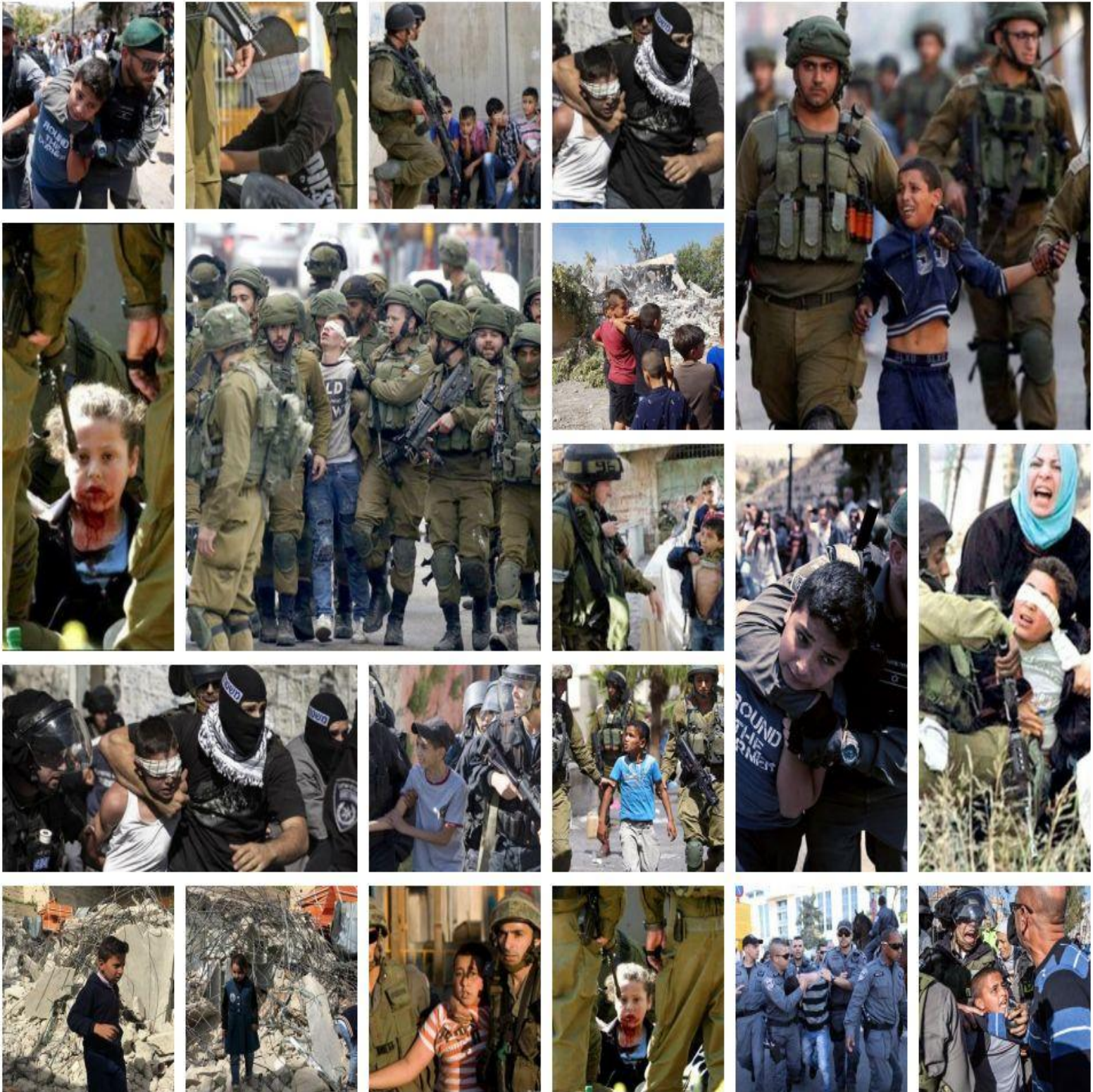


"الانتهاكات التي تطال الاطفال في مدينة القدس – للعام 2018"



اصدرت وحدة الرصد والتوثيق في مؤسسة المقدسي تقريرها السنوي حول انتهاكات حقوق الاطفال بمدينة القدس. اذ توصل سلطات الاحتلال انتهاك حقوق الاطفال دون ادنى مراعاة للجانب الانساني والنفسي للاطفال. وجاءت ابرز الانتهاكات خلال العام 2018

اعتقلت قوات الاحتلال في عام 2018 ما يزيد عن 435 قاصر (ذكوراً واناثاً) من بينهم 28 طفل – أقل من 12 عاماً – من مدينة القدس وضواحيها. تحدثت عمليات الاعتقال خلال ساعات الليل المتأخرة وتدخلها اقتحام المنازل وترويع وترهيب الاطفال واهلهم بالاسلحة والكلاب البوليسية. ويُعتقل الاطفال ايضاً خلال ساعات النهار بالقرب من مدراسهم او اثناء توجيههم للمسجد الاقصى. يتعرض الاطفال خلال الاعتقال والمحاكمة لما يتعرض له الكبار من قسوة التعذيب والتحقيق، و المعاملة الغير الانسانية، وجميع ما يخالف القوانين الدولية واتفاقية الطفل. إذ تنتهك السلطات الإسرائيلية القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال من خلال انتهاج السياسات القاسية عند اعتقال ومحاكمة الأطفال التي لا تراعي أعمار الأطفال ولا تشكل لهم محاكم خاصة. بالإضافة إلى أن الاحتلال يحدد عمر الطفل بما دون الـ 16 عاماً، وذلك وفق الجهاز القضائي الإسرائيلي الذي يستند في استصدار الأحكام ضد الأسرى الأطفال إلى الأمر العسكري رقم "132"، والذي حدد فيه عمر الطفل، بمن هو دون السادسة عشر، وفي هذا مخالفة صريحة لنص المادة رقم "1" من اتفاقية الطفل والتي عرفت الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر.

كما تتعامل السلطات الإسرائيلية مع الأطفال الفلسطينيين من خلال محاكم عسكرية تفتقر للحد الأدنى من معايير المحاكمات العادلة، خصوصاً الأمر العسكري 132، الذي يسمح لسلطات الاحتلال باعتقال أطفال في عمر 12 عاماً. وتراوحت أسباب الاعتقال إما بحجة "إلقاء زجاجات حارقة" أو بحجة محاولة تنفيذ طعن أو حيازة سكين كما يدعي الجانب الإسرائيلي، ويتم على أثر ذلك تحويل الأطفال المعتقلين إلى مراكز الشرطة الإسرائيلية وغرف التحقيق. وكانت آخر تلك الانتهاكات الحكم الصادر عن محكمة (عوفر) الاحتلالية بسجن الطفل **أهم باسم صباح (17 عاماً)** من سكان مخيم قلنديا شمالي القدس لمدة (35) عاماً، وغرامة مالية بقيمة مليون شيكل، بدعوى تنفيذه عملية طعن في العام 2016، وكان عمره حينها (14) عاماً.

تفرض سلطات الاحتلال كفالات مالية باهظة لاختلاء سبيل الاطفال وما يليه في بعض الاحيان من الحبس المنزلي وابعاد الاطفال عن المسجد الاقصى لفترة زمنية طويلة.

فالطفل **عوض عمرالرجي 14 عاماً** عانى من اشد انواع التعذيب أثناء الاعتقال والتحقيق. فبعد اعتقاله تم تقييد أطرافه وعصب عينيه وأحتجز في الممر بين الغرف. ولدى توجهه الى غرفة التحقيق قام الجنود بوضع اقدامهم في طريقه ودفعه من جهة لأخرى. وفور دخوله لغرفة التحقيق انهالوا عليه بالضرب والركل والصراخ والاسئلة. كما وضعوا حبلا على رقبته وسحبوه للخلف لكي يخنقونه، وكانوا يضربوه على وجهه، وتم اجباره على الجلوس على الأرض وتم ضربه كذلك من كل الجهات مستخدمين العصا بالاضافة الى تهديده بالصعق الكهربائي. افرج عنه بتاريخ 2018/8/27 بعدة شروط منها: الحبس المنزلي حتى نهاية الاجراءات القانونية ضده، الابعاد من منزله في سلوان الى حي وادي الجوز، ودفع كفالة نقدية اضافة الى التوقيع على كفالات مالية.

استمرت سلطات الاحتلال بسياسة هدم المنازل السكنية للمواطنين المقدسيين. ففي عام 2018 هدمت سلطات الاحتلال 58 منشأة سكنية نتج عنهم تشريد 143 طفل وحرمانهم من شعور الامان والاستقرار والطمأنينة. ويرافق هدم البيوت الاعتداء على افراد العائلة بالضرب والاعتقال وما ينتج عن هذه الاحداث من اضطرابات نفسية للطفال، عدا عن زعزعة استقرار العائلة وتدهور وضعها الاجتماعي والاقتصادي والتأثيرات التي تنعكس على الاطفال.

يعاني الاطفال المقدسيين من مضايقات المستوطنين المستمرة من شتم وضرب مبرح. اذ اعتدى المستوطنون بالضرب على الطفلين **ميماتي كشمع 5 سنوات** و**تهامة كشمع 8 سنوات** اثناء لعبهم لكرة القدم. وعند رجوعهم للبيت احتجزتهم شرطة الاحتلال في حي بطن الهوى في بلدة سلوان.

اخر انتهاكات حقوق الطفل كانت اعدام الفتى **قاسم محمد العباسي 17 عاماً** من بلدة سلوان واصابة 3 اخرون بعد إطلاق الرصاص باتجاه مركبتهم عند حاجز "بيت إيل" شمال مدينة البيرة. وادعى الاحتلال ان سائق المركبة حاول اقتحام حاجز بيت إيل فأطلق الجنود عليه النار وأصابوه بجروح خطيرة بينما استشهد الفتى قاسم.